مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :4833

الرباط في : 9/3/2018

إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

نقص المخزون الاحتياطي من المنتجات البترولية مقارنة مع المستوى المحدد قانونيا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،
حسب تقرير المهمة الرقابية التي أنجزها المجلس الأعلى للحسابات حول "المخزونات الاحتياطية بالمغرب" وقام بنشره السنة الماضية، فإن المخزون الاحتياطي من المنتجات البترولية يتميز بنقص هيكلي مقارنة مع المستوى القانوني المحدد في 60 يوما من الاستهلاك بالنسبة للمنتجات المكررة، لدى الموزعين. وتسجل أهم الفوارق لدى بعض المنتجات واسعة الاستهلاك مثل الغازوال وغاز البوطان. وحسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات فقد وصل هذا المخزون ، في كثير من الحالات في سنة 2015، إلى مستويات حرجة لا تتعدى 10 أيام من الاستهلاك بالنسبة لبعض الشهور.

لذا أسائلكم السيد الوزير المحترم عن:
-الاجراءات الاستعجالية التي ستتخذها المصالح التابعة لكم لضمان مخزون احتياطي من المنتجات البترولية يحترم المستوى القانوني.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:
الناصري نوفل